معاناة سكنة حي الفرات (سابقا) بدر (حاليا)

الدائرة القانونية في وزارة المالية تؤكد (ان حق التمليك مازال قائماً)

بغداد/ المدى

منذ سنين ومازال العديد من سكنة حي الفرات (سابقاً) حي بدر (حالياً) يعانون دوامة المراجعة التي لا طائل منها في دائرة عقارات الدولة مطالبين بحقوقهم في اكمال اجراءات تمليك عقاراتهم الحالية التي هي في الحقيقة تعويض عن عقاراتهم التي رحلوا عنها في منطقة (مرسلات ابي غريب) في السبعينيات، حيث تم منحهم بديلاً عنها في العامرية مقاطعة (١٨) بموجب كتب رسمية صدرت في ذلك الوقت أنجز على اساسها قسم منهم معاملات التمليك فيما تخلف القسم الآخر بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة والتعقيدات آنذاك، ثم صدرت فيما بعد قرارات من الجهات المعنية بمنحهم فترة اضافية لتسجيل عقاراتهم وحسم قضيتهم، قدم المشمولون في ضوئها معاملاتهم قبيل الحرب الأخيرة على العراق مرفقة باجازات البناء الصادرة عن بلدية الرشيد، غير ان وقائع الحرب وما تلاها من تدمير وحرق للمعاملات والسجلات في الدوائر الحكومية اضطرهم مجدداً الى تقديمها الى دائرة عقارات الدولة التي ظلت تماطل بحجة "الوضع الجديد"، مع العلم انها على علم كامل بالقضية وحيثياتها وما انجز من معاملات في ضوء القرارات السابقة ذاتها. التي سجل فيها اقرانهم عقاراتهم وتنطبق عليهم ذات الشروط، ناهيك ان أوليات تلك العقارات معلومة لدى عقارات بغداد تحديداً، لذلك فان بين مد دائرة عقارات الدولة وجزرها أضطرهم الى تقديم تظلم الى وزارة المالية لشرح تفاصيل القضية والبت فيها، حيث جاءت طلباتهم معززة بالوثائق والكتب الرسمية الصادرة بهذا الخصوص.

وقد ردت الدائرة القانونية في وزارة المالية على تلك الطلبات بكتابها المرقم (١٠/٨٠١/ عقارات) بتاريخ (٢٠٠٤//١١/٧) واستفسار دائرة عقارات الدولة بما يلي اشارة الى كتابكم المرقم (٧٦٣٨) في (٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤) حيث ان القسم (٢) من نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١) في (٢٣/ ٢٠٠٣/٥) تضمن ان تبقى القوانين التي كانت سارية في العراق ابتداءاً من (٢٠٠٣/٤/١٦) سارية المفعول وقابلة للتطبيق بعد هذا التاريخ إلا إذا قررت السلطة الائتلافية تعليقها او استبدالها أو الغاءها، كما ان المادة السادسة والعشرين من قانون ادارة الدولة العراقية تضمنت ابقاء القوانين النافذة في العراق في (٢٠٠٤/٦/٣٠) سارية المفعول الى ان تقوم الحكومة العراقية بالغائها، كما ان الاوامر والتعليمات الصادرة عن سلطة الأئتلاف تبقى نافذة المفعول الى حين الغائها او تعديلها بتشريع.. وحيث ان توجيه (ديوان الرئاسة) المنحل بكتابه المرقم (١٥٢٢٠٧) في (٢٠٠٠/١٢/٢٣) كما ورد في كتابكم اعلاه تضمن بخصوص حالات التمليك موضوع البحث الاكتفاء باحصاء (١٩٩٧) وتأييد بلدية الرشيد صحة صدور اجازات البناء وان يقدموا طلباتهم خلال شهر والحقيقة ان مقدمي التظلم كانوا قد قدموا طلبات التمليك خلال المدة المحددة وقدموا اجازات البناء وان عدم البت في طلباتهم بسبب عدم اجابة مديرية بلدية الرشيد التي تعرضت موجوداتها الى الحرق والنهب، غير ان دائرة العقارات لديها الاوليات والبيانات بشأن الموضوع!

اللجان وعقارات بغداد توقع على الكشوفات ومدير عام العقارات يرفض

وعليه كما تقول الدائرة القانونية في وزارة المالية في خلاصة رأيها (أن حقهم في التمليك مازال قائماً استناداً للنصوص القانونية اعلاه ويقتضي على دائرتكم متابعة الموضوع مع البلدية المذكورة وفي حالة عدم الاجابة يقتضي مفاتحة امانة بغداد لغرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لحسم الموضوع وانجاز معاملات التمليك موضوع البحث.

ويضاف الى كل ما تقدم وبناءً على ما جاء بكتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية المرقم (٢٧٠٢) في (٢٠٠٥/٢/٢) المتضمن حق التمليك مازال قائما للاشخاص الذين تتوفر فيهم شروط التمليك.

وفي ضوء ذلك وتكملة لما اشرنا اليه قامت لجنة مشتركة تضم ممثلين عن عقارات بغداد ومعاون مديرها العام وامانة بغداد ودائرة التسجيل العقاري بتوقيع محضر كشف وتقدير على القطعة المرقمة (١١/٣٨٦) مقاطعة (١٨) العامرية والمشيدة بموجب اجازة البناء الصادرة عن مديرية (الدورة) في حينه بالرقم (٣٨٢٩) في (٦/٢٤/ ١٩٨٢) باسم السيدة عبدة حمادي ضاحي، وقد أيد مختار المنطقة سكنها في حي الفرات سابقاً حي بدر حالياً منذ (١٩٧٦) والموقعة مع زوجها على اقرار خطي بعدم حصولهما واولادهما القاصرين على قطعة ارض او دار او شقة سكنية من الدولة حيث وقع جميع المشار اليهم من ممثلي اللجان المذكورة محضر الكشف هذا، في حين امتنع المدير العام لدائرة عقارات الدولة عن توقيعه من دون ذكر المبررات والاسباب رافضا طلبات مقابلته والقضية مازالت في ادراج دائرته منذ سنتين لتشكل امتداداً لتلك السنوات الماضية وتقضي ربع قرن في دائرة المخاطبات.

(المدى) تتضامن مع حق المواطنين في اكمالهم اجراء تمليك عقاراتهم في ضوء الموافقات القانونية والاسراع بتسجيلها إلا إذا ارادت دائرة عقارات الدولة صدور قرارات جديدة لتحرمهم حقوقهم!!!

وناشد اصحاب هذه المشكلة حكومة الدكتور الجعفري والمسؤولين المعنيين التدخل لاحقاق حقوقهم التي تريد دائرة عقارات الدولة حرمانهم منها، من دون أي سند قانوني سوى المماطلة والتسويف على حساب اعصابهم ومستقبل أطفالهم.

هل تصدق؟! معاملة تمليك دور عمرها ربع قرن في دائرة عقارات الدولة لم تحسم!

مطالباً بايقاف تنفيذ المشاريع الجديدة قبل التحقق من القديمة

عضو في مجلس محافظة المثنى يكشف لـ (المدى) عمق الفساد الاداري في دوائر المحافظة

السماوة/ عدنان سمير دهيرب

بعد عامين من سقوط النظام السابق ظلت محافظة المثنى التي تعد الأكثر استقراراً من الناحية الأمنية بين مدن العراق الأخرى. محافظة مثقلة بنقص في الجوانب الخدمية والجمالية.

فيما ظل مجلسها المنتخب مشغولاً بخلافاته. لم يتقدم خطوة بأتجاه الأهداف الواجب تنفيذها من اجل المدينة التي صرفت عليها ملايين الدولارات ومليارات الدنانير من جهات شتى (وطنية، منظمات انسانية، قوات دول متعددة).

وإذا ما أشرت جهات رسمية وشعبية مواقع الخلل والدعوة الى المحاسبة، والتغيير فأنها تظل أصواتاً بلا صدى. وكلمات تذهب لا مستقر لها. نتيجة تباين واختلاف الرأي بشأن الثوابت التي لا موجب للاختلاف عليها في مجلس المحافظة.

وفي اجتماع وربما في اجتماعين للمجلس أتسمت طروحات بعض أعضائه بالجرأة والدقة والرغبة الجامحة في تحقيق أمنيات الناس لتقديم الأفضل ومراجعة الأخطاء التي ينبغي معالجتها كي تغدو دروساً يمكن الافادة منها في المستقبل لا سيما ان المرحلة القادمة ستشهد المزيد من تنفيذ المشاريع الخدمية والانسانية. واذا ما ضاعت او سرقت أموال في ظل الوضع غير الصحيح الذي يعيشه البلد وغياب أو ضعف القانون. فان رقابة الضمير والحس الوطني لدى الكثيرين يجب أن يسود في المراقبة وتثبيت الخلل المستشري بين الدوائر.

ايقاف تنفيذ المشاريع

السيد سعيد عبد الامير دويني عضو مجلس محافظة المثنى قال: ان مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية العليا في المحافظة والذي يتحمل المسؤولية المباشرة كاملة بتنصيب المحافظ وتعيين مديري الدوائر ولغرض تحقيق أمنية المظلومين من ابناء المحافظة في تحقيق سيادة القانون بينهم وبين أي مسؤول حكومي وعدم أفساح المجال لأي منهم بالتفرد في اتخاذ القرارات الادارية أو الفنية خلاف القانون (وعلى شاكلة حسب توجيهات السيد المحافظ أو حسب توجيهات مدير الدائرة الفلانية أو بناءً على مقتضيات المصلحة العامة).

عليه ينبغي من مجلس المحافظة اتخاذ قرار فوري وعاجل بعدم تنفيذ مشاريع جديدة مهما كانت قيمتها مدة معينة لغرض مراجعة جميع المشاريع التي نفذت من قبل الدوائر في المحافظة سابقا.

وأضاف أن ذلك يهدف الى تقييم اهمية الأولويات في تنفيذ المشروع ومدى مطابقة الكشف التخميني مع الكميات المنفذة موقعيا وتقييم أداء كل من مدير الدائرة واللجان التي قامت بتنفيذ المشروع فضلاً عن تقييم اداء المقاولين لغرض تمييز الجيد منهم واشراكهم في تنفيذ الاعمال المستقبلية وابعاد غير الجيد ووضعه على القائمة السوداء وأشعار مكتب اتحاد المقاولين وغرفة التجارة بذلك.

هيئة اعمار

وطالب السيد دويني من مجلس المحافظة تشكيل مجلس أو هيئة اعمار المحافظة تتضمن مختلف الاختصاصات من الموظفين وغير الموظفين كرجل القانون والمهندس والفني والمحاسب والاداري وأصحاب الخبرة وبعض المواطنين من أهل المدينة والأقضية على أن يكون من مهمات هذه الهيئة تقدير الحاجة الفعلية للمشروع وتحليل ودراسة الكشف التخميني المعد له وتدقيق هوية المقاول وعدم احالة أي عمل الى أي مقاول الا عن طريق مجلس المحافظة وهيئة أعمار المحافظة ومطابقة (الذرعة) النهائية للعمل مع الكشف التخميني.

وأكد في مذكرة تفصيلية لمجلس المحافظة حصلت (المدى) على نسخة منها توجيه تعميم الى جميع دوائر الدولة في مركز المحافظة والأقضية والنواحي بتقديم جدول موقع من مدير الدائرة والمحاسب والمهندس المسؤول بجميع الانجازات التي تم تنفيذها منذ سقوط حكم الطاغية وحتى الآن ويتضمن الجدول لاسيما أسم المشروع . موقعه . اسم المقاول . مبلغ المقاولة . الجهة الممولة (سواء من الدولة العراقية أو من الدول المانحة ام من المنظمات الانسانية). واشعار جميع دوائر المحافظة بعدم موافقة مجلس المحافظة على تنفيذ المشاريع بطريقة التنفيذ المباشر.

والزام المنظمات الانسانية والدول المانحة والقوات متعددة الجنسية العاملة في أرجاء المحافظة في حالة تخصيص أي مبلغ لأي مشروع بعد الاتصال بأية دائرة من الدوائر الحكومية بتنفيذه لتقديم التسهيلات اللازمة وليس العكس مثل ما حصل مع مديرية ماء المثنى حيث كانت رغبة الحكومة اليابانية (تمويل وزارة الخارجية) في تنفيذ مشروع الماء الصافي R.O في مدينة السماوة لسد حاجة المدينة وبواسطة احدى الشركات من قبل الحكومة اليابانية الا ان مديرية ماء المثنى اصرت على تنفيذ المشروع من قبل أحد المقاولين المرشحين من هذه الدائرة. وهكذا ضاع هذا المشروع المهم والحيوي ولم تقبل الحكومة اليابانية بهذا الاقتراح وهذا غيض من فيض لمثل هكذا تجاوزات.

فقدان مشروع منفذ

وتساءل أين موقع المشروع المسمى (تصليح تكسرات شبكات مياه المدينة) والبالغة قيمته على ما أظن ٧٥٠ ألف دولار امريكي ومن هو المقاول ومن هي لجنة التسلم وماهذه الكلفة العالية التي بلغت اثنين وسبعين مليون دينار عراقي لصب الساحة الداخلية أمام مقر المديرية أعلاه والتي تبلغ ابعادها (٣٠×١٠)م بالكونكريت سمك (٢٠سم) فيا ترى هل تم الانتهاء من جميع مشكلات المدينة وحل أزمة ماء الشرب.

كما إن هناك مشروعا تقدمت به القوات اليابانية يتضمن انشاء حوض كبير أحتياطي لخزن مياه الشرب مع المضخات اللازمة. لأمداد المدينة بالماء الصافي في حالة حدوث عطل في مجمع المياه الرئيس في منطقة الجربوعية حيث يقع المشروع المقترح بالقرب منه وكالعادة فقد وافقت القوات اليابانية بعد اصرار مديرية الماء على ان تقوم هي بتنفيذ العمل بواسطة مقاول من قبلها وفعلاً تم تنفيذ المشروع ولكن بواسطة آليات وبفنيي مديرية الماء واستعملت فيه أنابيب رديئة ومضخات عاطلة تم تصليحها وصبغها بألوان جديدة وهي من موجودات مخزن مديرية الماء وكانت النتيجة النهائية هي انها لم تحصل الفائدة المرجوة من المشروع بسبب أن حوض تجميع الماء الصافي تم تنفيذه بصورة رديئة حيث تسرب الماء المخزون في الحوض الى جوف الارض وكذلك فأن مضخات الماء التي هي أصلاً قديمة وعاطلة قد توقفت عن العمل.

مصير المبالغ المتسلمة

ودعا السيد سعيد دويني مجلس المحافظة الى ان يلزم جميع الدوائر التي تقوم بتقديم المشاريع بتزويد كل المخططات التفصيلية التي تشمل الأبعاد والنوعية ومقاطع الأسس وغيرها. وتقديم الدوائر الايضاح بخصوص مصير المبلغ الذي تسلموه في المدة الاخيرة قبل سقوط الطاغية بعنوان (منحة طوارئ) ويمكن طلب المعلومات المؤكدة من مصرفي الرشيد والرافدين ومضى الى القول ما جدوى تنفيذ الاعمال غير المدروسة مثل قلع واعادة القالب الجانبي لبعض شوارع المدينة حيث أن المعلومات المؤكدة تفيد أن تنفيذ مشروع مجاري المياه الثقيلة لمدينة السماوة بات وشيكا بعد احالته الى أحدى الشركات الكندية.

وشدد على تدقيق مبلغ (٥٥٠) مليون دينار من المجلس البلدي السابق بعد إلغاء شركة الفتح المبين. وما الدور المطلوب لمكتب النزاهة في كل ذلك وما فعالية دائرة المفتش العام وهل انحصرت مهمة هذه الدائرة في متابعة دوام الموظفين فقط وما واجب مديرية التخطيط والمتابعة في المحافظة وفروعها في بقية الدوائر. وأين النزاهة في هيئة الرقابة المالية.؟!

كلية التربية بجامعة كربلاء

اقسام علمية وانسانية تؤدي مهام جامعة رصينة

كربلاء / المدى

لم تكن كليات التربية غير رقم غير مرغوب به بالنسبة للطالب الذي يقبل في هذه الكلية لأنه يعرف مسبقا انه لن يحصل على وظيفة شاغرة إضافة إلى إن الراتب لن يكون بمستوى الشهادة التي يحصل عليها بعد أربع سنوات من الدراسة وكذلك فان وظيفة المدرس لم تكن كما كانت قبل عشرات السنين يوم كان المعلم والمدرس من ضمن شخصيات المجتمع الراقية التي يفتخر بها الأهل والأصدقاء .وبعد إزاحة النظام السابق انطلقت الجامعات العراقية لبناء نفسها من جديد والتوجه نحو خلاصة مفادها إن القاعدة الأساسية لبناء المجتمع مصدرها الجامعة وكلية التربية واحدة من الكليات التي سيشارك خريجوها في هذا البناء.

التقدم العلمي واستنهاض العلم

في كلية التربية بجامعة كربلاء ثمة حركة..طلبة من كلا الجنسين يمسكون بكتبهم وملازمهم بانتظار اليوم الذي يتخرجون فيه ليقوموا بتدريس الطلبة..ويقول الدكتور والشاعر عبود جودي الحلي عميد الكلية..إن الواقع الجديد يفرض أن تكون مثل هذه الكليات من الكليات الأساسية للمجتمع إذا ما أريد استنهاضه للتقدم العلمي..فمن دون معلم أو مدرس لا يمكن أن يكون هناك علم متفوق ولا يمكن أن تكون هناك قاعدة علمية رصينة لان الأساس هو المرحلة الدراسية التي تبدأ من الابتدائية إلى الثانوية.ويضيف الحلي..إن كلية التربية كانت تضم ثلاثة أقسام هي اللغة العربية وعلوم الحياة والتاريخ.يوم كانت الجامعة مرتبطة بجامعة بابل حتى عام ٢٠٠٠ م حيث شهد هذا العام استقلال الكلية وارتباطها بجامعة كربلاء التي تأسست حديثا لتكون من الجامعات التي يشار لها بالبنان وتكون نتائجها جيدة على كافة الكليات ومنها كلية التربية.وأكد الحلي إن هذا العام سيشهد افتتاح قسم جديد هو قسم التربية وعلم النفس ومن المؤمل أن يتم افتتاح أقسام أخرى في الكلية للغة الانكليزية والرياضة والجغرافية وهذا الأمر يتطلب في الوقت الحاضر حتى يتم الافتتاح إيجاد درجات علمية من التدريسيين من حملة شهادتي الدكتوراه والماجستير.

مرونة الأستاذ وحرية الطالب

بعد سقوط النظام كان لا بد من أن تتغير الكثير من الأشياء التي عدت من المسلمات التي كان يجب الأخذ بها.. منها ما كان يقيد حركة الأستاذ الجامعي ومنها ما كان يدخل في عملية التثقيف الإجباري وخاصة ان الجامعات بكلياتها كانت تشهد تدريس مواد خارجة عن الأسس العلمية ولا تقدم ما ينفع الطالب مستقبلا بعد تخرجه..ويقول الدكتور عميد الكلية..لابد من القول إن المفردات الدراسية ما زالت كما هي ولكن ما حدث هو إيجاد مرونة للأستاذ لوضع ما يراه مناسبا في اختصاصه ويعتبره مهما لتطوير القابليات الجماعية لطلبته..وأضاف إن مادة الثقافة القومية التي كانت تدرس سابقا تم إلغاؤها و استحدث بدلا منها ما يمكن أن يفيد الطالب الذي سيتخرج مدرسا ومربيا للأجيال..إذ وجهت وزارة التعليم العالي بضرورة تدريس مادتين مهمتين. ستدرس مادة حقوق الإنسان في المرحلة الأولى وستدرس مادة الحرية والديمقراطية في المرحلة الثانية..وهذا ما يجعل الطالب الذي مر بفترة عصيبة من الزمن الصعب أن يكون مطلعا على ما يجري حوله عارفا حقوقه وواجباته اضافة إلى معرفته الأكاديمية بالتجربة الديمقراطية وما ينبغي أن يكون عليه الفرد لكي يمارسها من موقعه.

توفر الكتب ومخزن المكتبة

ولان جامعة كربلاء تقع وسط المدينة فان المساحة التي تستغلها الجامعة اقل مما هو مطلوب لجامعة فيها أربع كليات بعد افتتاح كلية الطب هذا العام..ويقول عميد الكلية..إن المشكلة الرئيسة التي نواجهها في الوقت الحاضر هي مساحة البناية التي تعد ضيقة قياسا إلى عدد طلابها وما نريده من توسيع لعدد الأقسام المهمة..إذ كانت البناية أساسا تعود لإحدى الإعداديات إضافة إلى بناية أخرى لمعهد إعداد المعلمات..وأضاف الحلي وهناك مشكلة تتحدد بالمكان أيضا وهي إن مكتبة الكلية عبارة عن قاعتين صغيرتين استخدمنا الأولى لتكون قاعة للمطالعة والأخرى مخزنا للكتب ومن المعلوم إن أية كلية يجب أن تتوفر فيها مكتبة جيدة فيها من المراجع والكتب والمصادر التي تكون تحت يد الأستاذ والطالب إضافة إلى إنها يجب أن تكون واسعة ومريحة لجذب الطلبة إليها إذا ما كانت مريحة بدلا من الوقوف في خارج القاعة بانتظار بدء المحاضرة.موضحا إن المؤمل الانتقال إلى المدينة الجامعية في منطقة فريحة حال إكمال العمل فيها وسيكون المكان الجديد ملائما للحياة الجامعية إذ تتوفر في المشروع الجديد جميع الامتيازات المؤهلة لذلك.

وعن مجالات التطوير التي شهدتها الكلية قال عميد الكلية..إن من أهم نقاط التطوير هي عملية الإيفادات إلى الخارج بعد قطيعة عن العالم الخارجي في الزمن السابق..لذلك تم إيفاد عدد من الأساتذة إلى خارج العراق في دورات تطويرية أو المشاركة في المؤتمرات الدولية وقد وعدت رئاسة الجامعة بإشراك جميع التدريسيين في الايفادات وعدم اقتصارها على مجموعة محددة كما كان معمولا به..وأكد الدكتور الحلي ..ومن اجل تحقيق مبدأ العدالة عمدت رئاسة الجامعة إلى طريقة صالحة وهي ترتيب التدرسيين وفق آلية تعتمد على الشهادة والدرجة العلمية وسنوات الخدمة إضافة إلى نقاط تفضيلية أخرى من اجل تلافي ما كان يحدث من أمور لا تخدم العملية التدريسية ولم تكن تحقق مبدأ العدالة خاصة ان الجامعة تريد تطوير جوانبها العلمية بما يخدم الطالب وبالتالي تخدم المسيرة العلمية للبلد في ظل أجواء الحرية الجديدة التي تكفل العدالة والمساواة بين الجميع من خلال العمل وشروط المفاضلة التي لا بد من إن تكون موجودة لتحقيق الهدف المنشود.

تعقيب على ما نشرته جريدة (المدى) الغراء في العدد ٣٩٢ بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٥

(فضيحة تقاعدية)

موسى جعفر السماوي

يقول المثل (الأجر على قدر المشقة) وهو ما يعتمده رجل الاقتصاد النزيه في توزيع الدخل الوطني ولكي يكون تقييم الأجر عادلاً يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى المعيشة واهمية العمل وحجم المسؤولية لكن ما يحصل على الأرض خلاف ذلك فكثيراً ما تستأثر فئة قليلة بمداخيل أعلى تهيئ لها حياة بذخ وترف يدفعان مع عوامل أخرى اغلب السكان الى مستوى حياة دون خط الفقر.

كنت في الصف الرابع الابتدائي وكان أحد اقراني وصديقي وجاري قد أفضى إليّ بسر كنت اجهله وهو أن والده النائب في مجلس النواب يتقاضى راتباً مقداره ١٠٠٠ روبية أي ما يعادل ٧٥ ديناراً وعلى حد تعبيره (اشكد نصرف ما يخلص!) سمعت هذه المعلومة بلا ردة فعل أو استغراب والأصح لم اكترث بها ولكن بعد حين وجدت نفسي مهتماً بها عندما أخذت بنظر الاعتبار المستوى المعيشي لحياة الناس في ثلاثينيات القرن الماضي عندما كانت ميزانية الدولة العراقية خمسة ملايين دينار وسعر الخروف يراوح بين ربع دينار الى نصف دينار وسعر أوقية أنواع الخضراوات . الأوقية تساوي كيلو وربع . لا يزيد على أربعة فلوس (عانة) والأجر اليومي للعامل درهم وراتب عامل البلدية ثلاثة دنانير وراتب الجندي المكلف في الجيش العراقي أربعمئة فلس وثمن صوت الناخب درهم.

بهذا المستوى المتدني لحياة الناس تظهر ضخامة المبالغ التي يتقاضاها ممثلو الأمة واعضاء الحكومة رواتب حققت لهم الثراء وحياة الترف والبذخ مما غرس فيهم روح التشبث المتهالك بالكرسي الذي جلسوا عليه كإرث وتقاسموا ثروات الشعب وخصصوا قسماً منها لقمعه واضطهاده وإذلاله لحماية نظامهم السياسي الفاسد المرتبط بالأجنبي الذي استغرق قرابة ثمانية عقود امتدت منذ تأسيس ما يسمى بالحكم الوطني عام ١٩٢١ حتى سقوط الدكتاتورية البعثية عام ٢٠٠٣,

ان كل انهار العالم عندما تدخلها المياه اكثر من استيعابها يتحول الماء عن دوره في إحياء الحياة إلى مدمر لها والدخل الذي يسد متطلبات الحياة الكريمة لممثل الشعب في السلطات الثلاث يكون نعمة عليه تسدد خطاه وتجعله مع كل أفراد عائلته قريباً من شعبه وعندما يفوق دخله حاجة حياته فانه سيفسدها ويذهب بصفاته التي حملته ليصبح ممثلاً للشعب وقد تذكي فيه روح التشبث بمنصبه الى سلوك طريق شراء الذمم أو تأليف (ميليشيا) او عصابة وتلك حالة تخلق بؤرا لعودة الدكتاتورية والتسلط. وعندما تستنزف ضخامة الرواتب والمخصصات المالية الأخرى اموالاً كبيرة تثقل كاهل الميزانية العامة للبلد فذلك هدر للمال العام وهو ما يطلق عليه بالفساد المالي. نحن الآن بأشد الحاجة الى سياسي نظيف (يسوي زين ويذب بالشط) يعمل الخير للصالح العام ويتقاضى مقابلاً يعزز مكانته المعنوية.

ولا بد لي من أن أسأل: يقول المثل (كلمن يحوز النار لكرصته) هل كان هذا المثل وراء اخراج قانون التقاعد لعام ١٩٦٦ الى النور لأجل تحقيق مكاسب مالية لفئة صغيرة ولم يظهر برغم المطالبات الكثيرة على امتداد اكثر من عامين لانصاف ١,٥ مليون متقاعد بلغت معاناتهم من ظلم الدكتاتورية البعثية ذروتها؟.

سبق ان كتبت مقالا ذكرت فيه ان المعلم الذي اكمل عام ١٩٨٥ خمسة وعشرين سنة في الخدمة كان يتقاضى راتباً شهرياً مقداره ٢٠٠ دينار في وقت كان فيه الدينار يساوي ٣ دولارات أي ان راتبه الشهري يساوي ٦٠٠ دولار وهذا المعلم يعي مبلغ الدمار الذي حل بوطنه الجريح وعمق المأساة فأنه يتنازل ويقبل طواعية براتب ٦٠٠ دولار كل ثلاثة اشهر بدلاً من استحقاقه كل شهر. ومع احترامي للدكتور إياد علاوي الذي أصدر الأمر المرقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ وللسادة الذين شملهم هذا الأمر أما كان الأجدر بكم وانتم الصفوة المختارة من ممثلي الشعب رفض هذا الأمر واعتبار المتقاعدين الذين يبلغ تعدادهم ١,٥ مليون إنسان أحق منكم به؟ وبذلك تحققون مبادرة شبيهة بمبادرة الأستاذ هاشم الشبلي الذي رفض ترشيحه لوزارة حقوق الانسان لأنه جرى على وفق المحاصصة الطائفية التي تتناقض مع إيمانه بالديمقراطية.

وثمة مبادرة أخرى، لقد أطلقت ثورة ١٤ تموز الخالدة عام ١٩٥٨ سراح السجناء السياسيين ودار لغط في دوائر الدولة وتناقله بعض الصحف بشأن ضرورة اصدار قانون لتعويض السجناء السياسيين مما حملهم الى المبادرة بتقديم طلب الى الشهيد الزعيم عبد الكريم قاسم يرفضون فيه إصدار مثل هذا القانون معتبرين أن خدمة الوطن والشعب لا تقيم بتعويض.

إن الحقائق على الأرض تشير بعد مضي أكثر من سنتين على سقوط الصنم إلى عدم حدوث أي تغيير جوهري في حياة الناس فبالإضافة الى المماطلة في قضية المتقاعدين وعودة المفصولين السياسيين الى وظائفهم تفاقمت أزمة البطالة وأزمات الوقود والماء والكهرباء والاتصالات والتربية والتعليم والصحة وكل مفاصل الخدمات الاجتماعية.